المجاز عند ابن فارس (ت٣٩٦هـ)
في كتابه
الصاحبي في فقه اللغة

م.م.أحمد عزالدين سعيد
كلية الامام الأعظم(رحمه الله) الجامعة / نينوى

الملخص

إنّ موضوع المجاز في اللغة العربية من أهم المواضيع التي وردت فيها، وفي القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والمجاز من أفضل الوسائل البيانية التي تهدي إليها الطبيعة لغرض إيضاح المعنى الذي يخرج به متصفاً بصفة حسية تكاد تعرضه على عيان المخاطبين لذا شغفت العرب باستعماله؛ لميلها إلى الإتساع في الكلام، وإلى الدلالة على كثرة معاني الألفاظ، فهو يمثل المهارة في تخيّر العلاقة بين المعنى الاصلي، والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوّرا للمعنى المقصود خير تصوير.

والمجاز من الموضوعات الخلافية بين العلماء فمنهم المثبت، ومنهم المنكر له، ولم يكن ذلك الخلاف بين البلاغيين فقط، وإنّما كان بين العلماء بمختلف تخصصاتهم، ولابد من الإشارة إلى أنّ المثبتين للمجاز يكادون يشكلون الإجماع على وروده في اللغة العربية، والقرآن الكريم. وابن فارس من العلماء الذين أثبتوا المجاز، وعُنوا بتتبع اللغة العربية، وتأصيل ظواهرها في كتابه الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، فهو كتاب متشعب الأطراف متعدد الاتجاهات، ويشمل مباحث مختلفة في لغة العرب، والذي يعنينا من هذا كله المجاز الذي تناوله ابن فارس.

Abstract

The subject of Majaz (metaphor) in Arabic language is one of the most important subjects that it contains as well as its presence in the noble Qur'an and the purified prophetic Sunnah. Majaz is one of the best demonstrative means to which nature guides for clarifying the meaning that is characterized by a sensational property which almost exposes it to the addressees' eyes, and that's why the Arabs are fond of using it considering their tendency to expand their speech and to refer to the ampleness of meanings of words. Majaz is also one of the controversial subjects among scholars; some state it, others deny, and this controversy is not limited to linguists, in fact it exists among scholars of different specialties. In this regard we must mention that those in support of Majaz almost constitute unanimity in supporting its existence in Arabic language and the noble Qur'an. Ibn Faris was one of the scholars who approved Majaz and were dedicated to study the Arabic language and to

originate its phenomena in his book "Al Sahibi" in Arabic language's

jurisprudence and its issues as well as ordinances of Arabs in their speech. The book is multilateral, multidirectional and it comprises

different topics in Arabic language. Our concern here is the metaphor

tackled by Ibn Faris.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على عبده ونبيه الذي آتاه جوامع الكلم وعلى اله وصحبه أجمعين:

إنّ موضوع المجاز في اللغة العربية من أهم المواضيع وروداً فيها، وفي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والمجاز من أفضل الوسائل البيانية التي تهدي اليها الطبيعة لغرض إيضاح المعنى الذي يخرج به متصفاً بصفة حسية تكاد تعرضه على عيان المخاطبين؛ لذا شغفت العرب باستعماله، ولميلها إلى الإتساع في الكلام، والى الدلالة على كثرة معاني الألفاظ، فهو يمثل مهارتهم في تخيّر العلاقة بين المعنى الأصلي، والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوّرا للمعنى المقصود خير تصوير.

وهو من الموضوعات الخلافية بين العلماء فمنهم المثبت، ومنهم المنكر له، ولم يكن ذلك الخلاف بين البلاغيين، وإنّما كان بين علماء المسلمين بمختلف تخصصاتهم، ولابد من الاشارة هنا إلى أنّ المثبتين يكادون يشكلون الإجماع على وروده في اللغة العربية، وفي القرآن الكريم، والسنة النبوية بمقابل المنكرين.

وقد آثرنا أن نتناول المجاز عند ابن فارس في بحثنا هذا؛ لأنّه من العلماء الذين عُنوا بتتبع وتأصيل اللغة العربية، وظواهرها، واستعمالاتها، وذلك في كتاب الصاحبي، وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة :تناول التمهيد حياة ابن فارس وإشارة إلى أهم مؤلفاته، وتناول المبحث الأول التعريف بالحقيقة والمجاز لغة واصطلاحا، وأقسام المجاز، والمجاز بين المثبتين والمنكرين، وتناول المبحث الثاني المجاز في كتابه، وفي الخاتمة لخصنا أهم النتائج.

وكانت المنهجية المتبعة في العمل هي: التأصيل لمصطلح المجاز لغة واصطلاحا،

ثم ترجمة لأبن فارس، والمجاز عنده مع ذكر المواضع التي ورد فيها المجاز في كتابه، والإستشهاد بما جاء في كتب البلاغة من أمثلة، وتقسيمها، وتعريفها كلٌّ حسب قسمه، وذلك بالرجوع إلى مصادر بلاغية عدة، ومنها: مفتاح العلوم للسكاكي (ت٦٢٦ه)، والإيضاح للقزويني (ت٧٣٩ه) ولا يخلو أيّ عمل من صعوبات تواجهه ومن أبرز تلك الصعوبات هو قلة الكتب ولا أدعي أنّ مصادر هذا الموضوع قليلة، وإنّما قلة المكتبات بعد الأحداث التي مرّ بها بلدنا .

والحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

ترجمة حياة ابن فارس

وهو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني أحدُ أئمةِ اللغة العربية في القرن الرابع الهجري، ولم يَقِف أحد من العلماء على تاريخ مولده، أما مكان مولده، فقد ذكر ياقوت الحموي أنّه ولد في جهة (كرسف) و(جياناباذ)، وهما قريتان من (رستاق الزهراء)[1]. كان نحوياً على طريقة الكوفيين، قرأ عليه البديع الهمذاني، وكان مقيماً بهمذان، فحمل منها إلى الري ليقرأ عليه أبو طالب ابن فخر الدولة، فسكنها، وكان شافعياً، فتحول مالكيا، وكان الصاحب بن عباد يتتلمذ له، ويقول: شيخنا ممن رزق حسن التصنيف، وكان كريماً جواداً، وربما سئل فيهب ثيابَه وفرشَ بيته[2].

(١) معجم الادباء، شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي(ت٦٢٦ه)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٧: ١/ ٤١١.

(٢) ينظر: انباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت٦٤٦ه)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١/ ١٢٧-١٣٠.

لَهُ تآليف حسنة، وتصانيف حجة فمنها كتاب المجمل في اللغة، وكتاب متخير الالفاظ، وكتاب غريب اعراب القرآن، وكتاب في تفسير اسماء النبي (صلى الله عليه وسلم)، ومقدمة في النحو، وكتاب دارات العرب، وكتاب فُتيا فَقيه العرب، وكتاب مقاييس اللغة، وكتاب الصاحبي في فقه اللغة، وقد سماه بالصاحبي نسبة إلى الصاحب بن عباد، وكان ابن فارس قد قدّم إليه الكتاب هديةً، وأودعه خزائنه.

توفي ابن فارس في الري في شهر صفر عام ٣٩٦ هجري، ودفن فيها مقابل مشهد قاضي القضاة أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني[١].

المبحث الأول
تعريف الحقيقة والمجاز لغةً واصطلاحاً

لابدّ لنا عند الحديث عن المجاز، وأنواعه أن نذكر معه الحقيقة، والبعض ممن كتب في البلاغة يجعلها عنوان الباب وأصله فيبدأ بالحقيقة والمجاز؛ لأنّ ذكر الحقيقة لا على اعتبارها مبحثاً من مباحث المجاز، بل لأنّها مقابلة للمجاز؛ ذلك بأنّ معرفة المجاز وتصوّره يتوقف على معرفة الحقيقة، إذ بضدها تتمايز الأشياء، ومن هنا لابدّ لنا قبل التعريف بالحقيقة والمجاز في إصطلاح البلاغيين أن نتحدث عن المعنى اللغوي لكلّ من هذين اللفظين إذ إنّ معرفة المعنى اللغوي توصل إلى فهم المعنى الاصطلاحي.

الحقيقة لغةً: ((حق الحاء والقاف أصل واحد وهو يدل على إحكام الشيء وصحته وحق الشيء وجب، وأحققته أوجبته))[٢] والحقيقة في الأصل فعيل بمعنى الفاعل، أو

(١) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأُدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧ه)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٩٨٥: ٣٣٥.

(٢) مقاييس اللغة، احمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٦ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،

بمعنى المفعول من حق الشيء إذا ثبت، أو من حققته إذا أثبته ونقل إلى الكلمة الثابتة، أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الإسمية[1].

الحقيقة اصطلاحاً: ((هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة أي أن تكون الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص، فلفظ الاسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه))[2] والمراد فيما هي موضوعة له، أي تعيين الكلمة في أصل الإصطلاح للدلالة بنفسها على معنى ما دون الحاجة إلى قرينة.

المجاز لغة: من جَوَزَ قال ابن فارس: ((الجيم والواو والزاء أصلان: أحدهما قطع الشيء والآخر: وسطه، فأما الوسط فجوز كل شيء وسطه... والأصل الآخر جزت الموضعَ سرت فيه وأجَزته خلفته وأجَزته أنفذته))[3].

والمجاز مصدر ميمي على زنة (مفعل) قد يكون بمعنى الجواز والتعدية من جاز المكان يجوزه إذا تعدّاه وقطعه، ومن ثم انتقل المعنى بالكلمة التي جازت مكانها الأصلي وتعدته إلى معنى آخر، أو جاز بها المتكلم معناها الحقيقي إلى غيره فتكون هذه التسمية من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل، أو المفعول، وقد يكون المعنى مكان الجواز والتعدية من

١٩٧٩: ٢/ ١٥. وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣ه)، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧: ٤/ ١٤٦١.

(١) ينظر: البليغ في المعاني والبيان والبديع، احمد أمين الشيرازي، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي: ٢١٠.

(٢) مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي(ت٦٢٦ه)، كتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت: ٣٥٨.

(٣) مقاييس اللغة: ١/ ٤٩٤ مادة (جوز)، وينظر: لسان العرب، ابن منظور(ت٧١١ه)، تحقيق: عبدالله علي الكبير ومحمد احمد حسب الله وهاشم الشاذلي، دار المعارف، القاهرة: ١/ ٧٢٤.

قولهم جعلت هذا مجازاً إلى حاجتي، أي طريقاً إليها، فهو من جاز المكان أي سار فيه وسلكه إلى كذا، لا من جاوزه إذا تعداه فيكون لفظ المجاز اسم مكان وقد أُطلق على الكلمة باعتبار أنّها طريق للوصول إلى المعنى المراد[1].

المجاز اصطلاحاً: ((هو كل كلمة أُريدَ بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول. وإن شئتَ قلتَ: كلُّ كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز))[2] إذن لابد أن تتحقق في المجاز خمسة أمور:

١. الكلمة.

٢. المعنى الحقيقي الذي وضعت له الكلمة.

٣. والمعنى المجازي الذي استعملت فيه الكلمة.

٤. العلاقة: وهي الصلة بين المعنيين، ولولاها لم يكن بالاستطاعة نقل الكلمة من معناها الأول الذي وضعت له إلى معناها الثاني الذي استعملت فيه.

٥. القرينة: التي تبين لنا أنّ المعنى الحقيقي غير مراد وأنّ المعنى المجازي هوالمقصود[3].

أقسام المجاز

يقسم علماء البلاغة المجاز إلى قسمين:

١- المجاز العقلي: ((هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب

(١) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٦٠؛ وعلم البيان، بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط٤، القاهرة: ١٣٠.

(٢) اسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧٤ه)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة: ٣٥١-٣٥٢.

(٣) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها، فضل حسن عباس، ط١٠، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥: ١٣٦.

من التأويل إفادةً للخلاف لا بواسطة وضع))[1] أي هو إسناد الفعل،أو ما في معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل، وملابسات الفعل شتى، فهو يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب، فاسناد الفعل إلى الفاعل إذا كان مبنياً له حقيقة وكذا إسناده إلى المفعول إذا كان مبنياً له، أما اسناد الفعل إلى غيرهما لمشابهته لما هو له في ملابسة الفعل فمجاز، ومثال ذلك: (أنبت الربيع البقل)، (وهزم الأمير الجند)، و(بنى الوزير القصر). والملاحظ مما تقدّم أنّ ذلك لا يكون في أصل ونفس اللفظ، ففي قولنا: (أنبت الربيع البقل) ليس المجاز في نفس (أنبت)، ولكن في إسناد الإنبات إلى (الربيع)، وهكذا بقية الأمثلة[2].

وقد اعتاد كثير من البلاغيين أن يذكروا المجاز العقلي في علم المعاني، كما فعل عبد القاهر في (دلائل الاعجاز) والقزويني في (التلخيص) لأنّه قسم من الإسناد، والإسناد ومتعلقاته من مباحث علم المعاني، والبعض الآخر يذكره من مباحث علم البيان إلى جانب المجاز اللغوي[3].

٢- المجاز اللغوي: هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له قصداً مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الوضعي[4] والمجاز اللغوي ينقسم إلى نوعين، المحدد في هذين النوعين هي العلاقة، فان كانت علاقته المشابهة فهو مجاز استعاري، وما كانت علاقته غير المشابهة فهو مجاز مرسل.

(١) مفتاح العلوم: ٣٩٣.

(٢) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة(ت٧٣٩ه)، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، وضع حواشيه ابراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣: ٣٢.

(٣) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها: ١٤٣.

(٤) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية، احمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧: ٣/ ١٩٢-١٩٣.

وقد يستعمل التركيب في غير ما وضع له، كما كان الحال في استعمال المفرد في غير ما وضع له، فإنّ استعمال التركيب في غير معناه يكون أيضاً لعلاقة، وهذه العلاقة إذا كانت للمشابهة سمي استعارة تمثيلية وإن كانت غير المشابهة سمي مجازاً مركباً مرسلاً.

وبذلك يكون التركيب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بين المعنى الموضوع له التركيب، والمعنى المستعمل فيه مع قرينه مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. ويتضح من هذا أنّ المعنيين في المجاز المركب وهما المعنى الأصلي الذي دل عليه التركيب دلالة حقيقية، والمعنى المجازي الذي استعمل فيه وأُريد منه، كلاهما يكون هيئة منتزعة من أمرين أو أمور عدة، وهذا هو الفرق بينه وبين المجاز المفرد، إذ المجاز المفرد يكون في الكلمة المفردة، فالمعنى الأصلي والمعنى المجازي مفردان كما أنّ اللفظ الذي تجوز فيه مفرد[1].

وإذا ما رجعنا إلى كتب البلاغة نجد أن أغلب البلاغيين لم يُولِ المجاز المركب الإهتمام الذي أولوه للمجاز اللغوي المفرد بقسميه مرسلاً كان أو استعارياً.

والحق مع العلماء الذين أهملوا المجاز المركب لأمرين هما:

١- إنّ ما مثلوا به محصور في أنّ علاقته اللزوم، وهي علاقة فضفاضة تتسع له ولغيره، فلا تميزه عن غيره، ولعل هذا هو السبب في عدم ظهور سمات المجاز المرسل في المفرد على أمثلة المجاز المرسل المركب[2] ومثال ذلك قوله تعالى على لسان أمّ مريم ﴿ قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ (ال عمران: ٣٦) فالله عزوجل يعلم ما وضعت وامرأة عمران تعرف أنّه سبحانه لا يخفى عليه شيء فهي لم ترد الإخبار بما وضعت ولكن أرادت أن تبدي حزنها، فهو مجاز علاقته اللزومية إذ يلزم من إخبارها بوضع الأنثى أنّها

(١) ينظر علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان: ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) ينظر البلاغة الاصطلاحية، عبده عبد العزيز قلقيلة، دار الفكر العربي، ط٣، القاهرة، ١٩٩٢: ٨٨.

حزينة متحسرة[1].

٢- خروج الخبر عن المعنى الحقيقي إلى أغراض بلاغية مدروس بلاغياً في علم المعاني تحت عنوان أغراض الخبر، والإنتقال بالخبر ثمة من مجرد الإخبار إلى دقائق فنية تسمى الأغراض البلاغية، هذا الانتقال سهل وطبيعي وهو بعد منتظر ومتوقع، ثم هو تصنع، ولا عجب. فهو يبسط رقة التعبير على أكبر مساحة ممكنة من المعنى، والمعنى غير محدود[2]. والأمثلة على ذلك كثيرة نحو: (قبل الرماء تملأ الكنائن). إذا قلته لمن يريد بناء بيتٍ مثلاً قبل أن يتوافر لديه المال، و(أنت ترقم على الماء). إذا قلته لمن يلح في شأن لا يمكن الحصول منه على غاية وغيره ذلك كثير[3].

ويعرّف البلاغيون ((العلاقة بأنّها الأمر الذي يقع به الارتباط بين المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي، فيصح الإنتقال من الأول إلى الثاني، وهذه العلاقة التي تربط في المجاز بين المعنيين الحقيقي والمجازي قد تكون المشابهة نحو (رأيت زهرة تحملها أمّها) تريد طفلة كالزهرة، وقد تكون العلاقة غير المشابهة كالجزئية في قوله تعالى ﴿ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ (البقرة: ٤٣) يريد (صلّوا)؛ ذلك بأنّ الركوع جزءٌ من الصلاة فأطلق الجزء وأراد الكل مجازاً))[4].

إذن ينقسم المجاز اللغوي باعتبار نوع العلاقة الرابطة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل فيه اللفظ إلى قسمين: الأول الإستعارة لعلاقة المشابهة، والمجاز

(١) ينظر المصدر السابق: ٢١٠.

(٢) ينظر البلاغة الاصطلاحية: ٨٩.

(٣) ينظر البلاغة الواضحة البيان والمعاني والبديع، علي الجارم ومصطفى أمين، دار المعارف، د.ط، القاهرة: ٩٧-٩٨.

(٤) علم البيان، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، بيروت، ١٩٨٥: ١٥٦.

المرسل لعلاقة غير المشابهة.

المجاز بين المنكرين والمثبتين

هناك من أنكر المجاز ووقوعه وهم قلة بالنسبة لمن أثبته سواء كان المنع عاماً في اللغة العربية كلها، أو في القران الكريم خاصة، وأسباب المنع عند من منعه في اللغة عامة غير أسباب المنع عند من منعه في القرآن الكريم خاصة والمشهور عند الباحثين أنّ العمدة في منع المجاز في اللغة بعامة يرجع إلى الإمام أبي إسحق الإسفرائيني، وإن نُسبَ ذلك إلى غيره مع انتسابه إليه، والعمدة في منع المجاز في القرآن الكريم بخاصة يرجع إلى داود الظاهري، وابنه محمد، وإن عُزي هذا القول إلى غيرهما من العلماء(٥). وحجتهم في إنكاره أنّه من باب الكذب والقرآن الكريم منزه عنه، وأنّ المتكلم لا يعدل إلى المجاز إلّا إذا ضاقت به الحقيقة(٦).

ويزعم آخرون أنّ أكثر اللغة عند التأمل مجازٌ لا حقيقة فقولنا (قام زيد) مجاز، لأنّ زيداً لم يفعل كل القيام، بل فعل بعضَه، فهو من وضع الكل موضع البعض للإتساع والتوكيد ولذا يقال: قام قومةً وقومتين، وقياماً حسناً وقياماً قبيحاً. ومثل ذلك (ضربت زيداً) مجاز أيضاً، لأنّ القائل فعل بعض الضرب لا كلّه، ولأنّه ضرب بعض زيد لا جميعه، فقد ضرب يده ،أو رجله، أو ناحية من نواحي جسد زيد. ولهذا فإنّ المتكلم إذا احتاط جاء ببدل البعض فيقول: ضربت زيداً رأسه أو كتفه، ثم هو مع ذلك متجوز،

(٥) ينظر: المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الاجازة والمنع، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة: ٢/ ٦١٧-٦٢٧.

(٦) ينظر: الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي(ت٩١١ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٧٤: ٣/ ١٢٠.

لأنّ الضرب وقع ببعض الرأس وبجزء من الكتف[1]. يقول العلوي في الطراز مشيراً إلى مذهب من أنكر المجاز ومذهب من جعل اللغة كلّها مجاز، وأنّ الحقيقة غير محققة فيها ((وهذان المذهبان لا يخلوان عن فساد، فإنكار الحقيقة في اللغة إفراط، وإنكار المجاز تفريط، فان إنكار المجازات لا يمكن دفعها وإنكارها في اللغة فأنّك تقول: رأيت الأسد، وغرضك الرجل الشجاع، وقوله تعالى﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢)، و﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ (الاسراء: ٢٤) إلى غير ذلك، ولا يمكن أيضا إنكار الحقائق كإطلاق الأرض والسماء على موضوعيهما وأيضاً فإنّه إذا تقرر المجاز وجب القضاء بوقوع الحقائق لأنّه من المحال أن يكون هناك له مجاز من غير حقيقة، فإذا بطل هذا القول فالمختار هو الثالث، وهو إنّ اللغة والقرآن مشتملان على الحقائق والمجازات جميعاً))[2].

المبحث الثاني
المجاز عند ابن فارس

تحدث ابن فارس عن الحقيقة والمجاز، وهما من القضايا التي كانت مثار جدل بين العلماء من لغويين وفقهاء وأصوليين قبله بقرون، فمنهم من أنكر المجاز البتة، ومنهم من أثبته في جملة الكلام. فهو من العلماء المثبتين له في اللغة والقرآن الكريم، إلّا أنّه لم يتابع من قال بأنّ المجاز واقع في اللغة أكثر من الحقيقة، كما ذهب معاصره ابن جني إلى أنّ أكثر

(١) ينظر: علم البيان دراسة تحليلية: لمسائل البيان، بسيوني عبد الفتاح: ١٣٠.
(٢) الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز، يحيى بن حمزة العلوي(ت٧٤٥ه)، مطبعة المقتطف، مصر، د.ت: ١/ ٤٤-٤٥.

اللغة مجاز لا حقيقة[1].

والحقيقة عند ابن فارس ((الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير كقول القائل: أحمد الله على نعمه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام، وأكثر آي القرآن، وأكثر شعر العرب))[2] فقد جعل الحقيقة أكثر الكلام، وليس المجاز، ومع هذه الكثرة يسوق مثالاً واحداً من كلام العرب، ومثالاً واحداً من القرآن ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة: ٤) وقال: ((وأكثر ما يأتي من الآي على هذا))، ومثله في شعر العرب:

لَمالُ المَرءِ يُصلِحُه فَيُغنى مَفَاقِرَه أَعَفُّ من القَنوعِ[3]

وقال آخر:

وَفي الشَّرِّ نَجَاةٌ حينَ لا يُنجيكَ إحسَانُ[4]

صرّح ابن فارس بأنّ الحقيقة أكثر من المجاز، ومع هذا فإنّه لم يَسُق إلّا مثالاً على كلام العرب، ومثالاً من القرآن، ومثالين من الشعر دون أن يقدم الدليل على هذه الكثرة خاصةً ،وإنّ هذه القضية من القضايا الخلافية التي تحتاج الدليل الذي يساند الرأي. بخلاف ابن جني(ت٣٩٢هـ) الذي جعل أكثر اللغة مع تأمله مجازاً لا حقيقة[5]. فقد

(١) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، ١٩٩٨: ٢١٧-١٢١.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٩.

(٣) ديوان الشماخ بن ضرار، دار المعارف، د.ط، مصر: ٢٢١.

(٤) البيت للفنّد الزماني في شرح حماسة أبي تمام، أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (ت: ٤٦٧هـ)، تحقيق: محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط١، د.ت: ٢/ ٨٢

(٥) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي النحوي الموصلّي(ت٣٩٢ه)، دار الكتب، د.ط، ١٩٥٢: ٢/ ٤٤٧.

سند رأيه بحجةٍ قوية قد تجبر القارئ على الأخذ به، أو على التأمل فيه[1].

والمجاز عنده ما خرج عن الحقيقة؛ أي إنّ كل ما خرج عن التعبير الحقيقي من تشبيه، أو استعارة، أو كف ما ليس في الأول – ومعناه أن تكف عن ذكر الخبر اكتفاءً بما يدل عليه الكلام – فهو يعتبره مجازاً، وهو يدخل التقديم والتأخير في المجاز أيضاً، ويعده نوعاً من الخروج عن الحقيقة، وهذا واضح في تعريفه الذي ذكره في كتاب الصاحبي[2].

إنّ حديث ابن فارس، وتعريفه للحقيقة والمجاز فيه استقلال وعدم تبعية لمن سبقه وعاصره من العلماء، ومنهم الرماني (ت٣٨٦هـ) الذي جنح إلى التفصيل في ذكر البلاغة بأقسامها العشرة من إيجاز، وتشبيه، واستعارة، وتلاؤم، وفواصل، وتجانس، وتصريف، وتضمين ومبالغة، وحسن بيان. ولم يفرد باباً للحقيقة والمجاز. أما ابن جني فقد جعل أغلب اللغة بعد التأمل مجازاً، والحقيقة هي عنده الأقل.

ومن خلال تتبعنا لتعريف الحقيقة والمجاز عند ابن فارس نجد أنّه يدخل التشبيه، والتقديم والتأخير، والتمثيل في دائرة المجاز، ولم يتابعه أحد من البلاغيين الذين جاؤوا بعده في عدّ التشبيه ،أو التقديم والتأخير من المجاز.

فالتشبيه عند جميع البلاغيين من الحقيقة وليس مجازاً[3]؛ لأنّه معنى من المعاني وله ألفاظ تدل عليه وضعاً، وقال بعضهم إن كان التشبيه بحرف فهو حقيقة، وإن كان بحذفه فهو مجاز بناءً على أنّ الحذف من باب المجاز[4]. وكذلك التقديم والتأخير ليس من المجاز؛ ذلك بأنّ ترتيب الألفاظ في النطق في البلاغة يكون تبعاً لترتيب المعاني في

(١) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي: ٣٥٧.
(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٠.
(٣) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٣٢-٣٤٥؛ والتلخيص: ٢٣٩؛ واسرار البلاغة: ١٥٧-١٥٨.
(٤) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: ٣/ ١٣٨.

النفس، ومن هنا فقد يكون الكلام واحداً في مادته وحروفه، ولكن قد تختلف صيغته وترتيب كلماته من متكلم إلى آخر[1].

المجاز العقلي عند ابن فارس

المجاز العقلي أسلوبٌ من أساليب اللغة العربية يُعبّرُ به عن سعة هذه اللغة، وقدرتها على تجاوز حدود الحقيقة إلى الخيال، وذلك من خلال إسناد الفعل أو مافي معناه من اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو مصدر إلى غير ما هوله في الظاهر من المُتَكَلِّم لعلاقة مع قرينة تمنع من أن يكون الإسناد إلى ماهو له، فهو مجاز في الإسناد وليس في المفرد[2]، وقد أورد ابن فارس المجاز العقلي في أكثر من موضع في كتابه.

يقول ((ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى ما ليس فاعلاً في الحقيقة، يقولون: (أراد الحائط ان يقع)، وفي كتاب الله جل ثناؤه ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ (الكهف: ٧٧) وهو في شعر العرب كثير))[3]. أي إنّ الجدار استُعمِل بمعناه الحقيقي، والإنقضاض كذلك، والمجاز واقع في النسبة الواقعة، أي نسبة الانقضاض للجدار.

وقال: ((باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل: تقول سر كاتم أي مكتوم، وفي كتاب الله جل ثناؤه﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ (هود: ٤٣) أي لا معصوم، وقوله تعالى ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ (الطارق: ٦٠) وقوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ (القارعة: ٧) أي مرضيّ بها، وقوله تعالى﴿ جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ (العنكبوت: ٦٧) أي مأموناً فيه))[4].

(١) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني: ٢٠٧.
(٢) ينظر: جواهر البلاغة: ٣٢٤.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ١٦٠.
(٤) المصدر نفسه: ١٦٨.

فالأمثلة المذكورة هي من باب إسناد ما بُني للفاعل إلى المفعول، ففي قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ أنّ الحرم لا يكون آمناً لأنّ الإحساس بالأمن من صفات الأحياء وإنّما الحرم مأمون بمعنى يؤمن، ولهذا أسند الوصف المبني للفاعل (آمن) إلى ضمير المفعول. وهذا مجاز عقلي علاقته المفعولية[1].

ومن إسناد ما بني للمفعول إلى الفاعل يقول: ((وزعم ناس أنّ الفاعل يأتي بلفظ المفعول، ويذكرون قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ (مريم: ٦١) أي آتياً فكلمة مأتياً جاءت بدل كلمة (آتٍ)، فاستعمل هنا اسم المفعول مكان اسم الفاعل، أو بعبارة أخرى أسند الوصف المبني للمفعول إلى الفاعل، وهذا مجاز عقلي علاقته الفاعلية))[2].

وقال((ومن سنن العرب وصف الشيء بما يقع فيه، أو يكون منه كقولهم: يوم عاصف والمعنى عاصف الريح قال الله جل ثناؤه﴿ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ (ابراهيم: ١٨) فقيل عاصف))[3]؛ لأنّ عصوف ريحه يكون فيه، ومثله (ليل نائم) و(ليل ساهر) لانه ينام فيه ويسهر. المجاز هنا عقلي علاقته الزمانية، فقد أسند الفعل إلى زمانه وليس إلى فاعله، فقوله (ليل نائم) أسند النوم إلى الليل، والليل لا ينام وإنّما هو وقت النوم ينام فيه، والملاحظ أنّه لا يوجد فعل يستند إليه، وإنّما اسم فاعل وهذا جائز؛ لأنّ اسم الفاعل شبيه الفعل في قوته.

المجاز المرسل عند فارس

لم يفرد ابن فارس قسماً خاصاً للمجاز المرسل وإنّما نرى الموضوع مبثوثا في تضاعيف كتابه . إذ أورد في باب الحذف والاختصار قائلا: ((ومن سنن العرب الحذف والإختصار،

(١) ينظر: علم البيان، عبد العزيز عتيق: ١٤٦.
(٢) ينظر: علم البيان، عبد العزيز عتيق: ١٦٨.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ١٦٨.

ومنه في كتاب الله جل ثناؤه﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢) أراد أهلها))[١]. فالمجاز في الآية الكريمة مرسل علاقته المحلية، وهو أن يكون اللفظ المستعمل محلاً، والمعنى المراد حالّاً فيه[٢]. أي إنّ المعنى المراد محذوفاً والمستعمل محله.

وجاء في مختصر التفتازاني أنّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي، واستعمالها في غيره، كذلك توصف به لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره، لحذف لفظ، أو زيادة لفظ، فمثال المجاز لأجل الحذف قوله تعالى (واسأل القرية) أي أهل القرية، فإعراب القرية في الأصل هو الجر فحذف المضاف لفظ (أهل) وأعطى المضاف إليه (القرية) إعرابه، ولو جعلت القرية مجازاً عن أهلها من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال، فيكون ذلك من المجاز بمعنى استعمال اللفظ في غير ما وضع له أي المعنى الأول[٣].

ولم يُشر ابن فارس إلى أيّ من هذين المعنَيَينِ المجازيَينِ، ولكنّه أورده في الباب نفسه، وأنّه من سنن العرب[٤].

وذكر في موضع آخر: في باب الأسماء التي تسمي بها الأشخاص على المجاورة والسبب: ((قال علماؤنا: العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب.. ومن ذلك تسميتهم السحاب سماءً، والمطر سماءً وتجاوزوا ذلك إلى أن سَمّوا النبت سماءً))[٥].

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٦.
(٢) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان: ١٥٧.
(٣) ينظر البلاغة الصافية تهذيب مختصر التفتازاني، تقديم وتهذيب وتسهيل محمد أنور البدخشاني من منشورات بيت العلم، د.ط، كراتشي: ٣٠٥.
(٤) ينظر الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٦.
(٥) المصدر نفسه: ٥٧.

فالمجاورة والسببية التي ذكرها ابن فارس هي من علاقات المجاز المرسل.

فالسببية: أن يكون المعنى الموضوع له اللفظ المذكور سبباً في المعنى المراد، فيطلق السَبَب على المُسَبِب[1].

والمجاورة: كون الشيءِ مجاوراً لشيءٍ آخر[2].

ومما أورد في كتابه: باب العموم والخصوص، وهي علاقات المجاز المرسل. يقول: ((وأما العام الذي يُراد به الخاص فكقوله جل ثناؤه حكاية عن موسى ﴿ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الاعراف: ١٤٣) ولم يُرِد كلّ المؤمنين؛ لأنّ الأنبياء قبله قد كانوا مؤمنين. ومثله كثير))[3] ومن ذلك قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ (ال عمران: ١٧٣).

وعلاقة العموم هي كون الشيء شاملاً لكثير كقوله تعالى:﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ (النساء: ٥٤) فاطلاق لفظة الناس في الآية الكريمة مجاز مرسل علاقته العموم.

وأما علاقة الخصوص فهي كون اللفظ خاصاً بشيء واحد كإطلاق اسم الشخص على القبيلة نحو ربيعة، وقريش[4].

الاستعارة عند فارس

ذكر ابن فارس أنّ الإستعارة من سنن العرب وهي وضع الكلمة للشيء مستعارة من موضع آخر، فيقولون: (إنشقت عصاهم إذا تفرقوا)، ويكون ذلك للعصا ولا يكون

(١) ينظر: جواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمي، تحقيق: محمد التونجي، مؤسسة المعارف، بيروت، ط٤، ٢٠٠٨: ٣٢٠.

(٢) ينظر: علم البيان، عبد العزيز عتيق: ١٦٤.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٩.

(٤) ينظر: جواهر البلاغة: ٣٢٢.

للقوم، ويقولون (كشفت عن ساقها الحرب)، وفي كتاب الله جل ثناؤه﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾ (المدثر: ٥٠).

أدخل ابن فارس الكناية في الاستعارة وجعلها مشتملة عليها، وذلك في نحو (كشفت عن ساقها الحرب)، فهو كناية عن الشدة والهول[١]، وصرّح بذلك في قوله ((ومن الإستعارة قولهم زالت رحالة سابحٍ، كناية عن المرأة تستعصي على زوجها))[٢] أي جعل الكناية في باب الاستعارة، وهذا ما لم يتابعه فيه من جاء بعده من البلاغيين، فقد أفردوا قسماً مستقلاً للكناية على أنّها نوع أو فن من فنون علم البيان.

وقد تحدث السيوطي عن هذا الموضوع، وأورد مذاهب عدة، هي:

المذهب الأول: إنّها حقيقة، قال ابن عبد السلام: وهو الظاهر؛ لأنّها استُعملت فيما وضعت له، وأُريد بها الدلالة على غيره.

المذهب الثاني: إنّها مجاز.

المذهب الثالث: إنّها لا حقيقة ولا مجاز، واليه ذهب صاحب التلخيص لمنعه في المجاز أن يراد المعنى الحقيقي مع المجازي، وتجويزه ذلك فيها.

أما المذهب الرابع: إنّها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، فإن استَعملتَ اللفظ في معناه المراد وضعاً فهو حقيقة، وإن لم يُرَد المعنى وإنّما أُريد الملزوم معبراً به عن اللازم، فهو مجاز ذلك لأنّه استُعمِل في غير ما وضع له[٣].

وكذلك جعل الإستعارة مشتملة على التشبيه، كما في قوله تعالى:﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٤-١٥٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٥٦.

(٣) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: ٣/ ١٣٩.

﴿مُّسۡتَنفِرَةٌ﴾ (المدثر: ٥٠)، وذلك مع توافر اركان التشبيه: المشبه، والمشبه، به والأداة[١].

والعجيب أنّ ابن فارس لا يَعدّ الإستعارة المكنية من باب الإستعارة، وإنّما يُفرد لها باباً خاصاً أطلق عليه (باب الإعارة) يقول ((فالعرب تعير الشيء ما ليس له، فيقولون: مرّ بين سمع الأرض وبصرها))[٢]. ومن البلاغيين من يسمي هذا النوع من الإستعارة (التشخيص) حيث تمثل فيه المعاني، والجمادات إلى أشخاص تكتسب كل صفات الكائنات الحية أيّاً كانت، وتصدر عنها أفعالها[٣]. وعليه، فقد فرق ابن فارس بين الإستعارة بصورة عامة، وبين الإستعارة المكنية في كتابه .

وكما أفرد باباً مستقلاً للإستعارة المكنية، وسمّاه (باب الإعارة) ،فقد أفرد للإستعارة التهكمية باباً آخر، وكذلك منفصلاً عن الإستعارة أطلق عليه (باب ما يجري من كلامهم مجرى التهكم والهزء) يقولون: للرجل يستجهل (يا عاقل)... ومن الباب: (أتاني فقريته جفاءاً، وأعطيته حرماناً)[٤].

وكذلك أورد ابن فارس (لام العاقبة)، وهي من ضمن مواضع اللام في باب الحروف، وهي التي تعنينا لما فيها من إستعارة في الحروف، قائلا: ((ومن اللامات لام العاقبة في قوله جل ثناءه﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا ﴾[٥] (القصص: ٨).

فقد عدّ البلاغيون هذه اللام في الآية الكريمة من إستعارة لام العلة الغائية للعداوة،

(١) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي: ٣٦٠.
(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ١٩٨.
(٣) ينظر: علم البيان، عبد العزيز عتيق: ١٧١-١٧٣.
(٤) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٩٦-١٩٧.
(٥) المصدر نفسه: ٧٦.

والحزن بعد تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الإلتقاط بعلّته الغائية، وهي المحبة والتبني. ووجه الشبه هو الترتب والحصول بعد الإلتقاط، وكان حق تلك اللام أن تستعمل في العلة الغائية، ولكنّها استُعملت في العداوة والحزن لأجل علاقة التشبيه، فتكون الإستعارة في هذه اللام تبعية[1].

إنّ ابن فارس عند ذكره للإستعارة قد أودع كل جزء منها في مكان بعيد عن الآخر مباعداً بين أوصالها، ولم يجمعها في باب واحد مستقل كما فعل البلاغيون ممن جاؤوا بعده، ولم يجمع بينها برابط سوى أنّها كغيرها من سنن العرب، وهذا شأنه أيضاً في حديثه عن المجاز بقسميه العقلي والمرسل.

الخاتمة

ألحمد لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

بعد هذه الدراسة الموجزة المختصرة نذكر أهم النتائج:

١. ابن فارس من العلماء اللغويين المثبتين للمجاز في اللغة، وفي القرآن الكريم، وكان من المعتدّين باللغة العربية، وتفضيلها على سائر اللغات.

٢. ذكر المجاز في أكثر من موضع في كتابه، مع أنّه خصص باباً مستقلاً سمّاه باب سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز.

٣. لم يقسم المجاز على أنواع، واعتمد في توجيهه على مفهومه الذي قال به، (وهو الكلام الحقيقي الذي يمضي لسننه لا يعترض عليه) أي؛ إنّ الكلام ينتقل من معناه الحقيقي إلى

(١) ينظر البلاغة الصافية تهذيب مختصر التفتازاني، تقديم وتهذيب وتسهيل محمد أنور البدخشاني من منشورات بيت العلم، د.ط، كراتشي: ٢٩٥.

معنى مجازي آخر.

٤. لم يفرق بين المجاز العقلي، والمجاز اللغوي المتمثل بالمجاز المرسل، والمجاز بالإستعارة، فقد أورد الأمثلة موزعة في تضاعيف كتابه دون أي إشارة إلى أنوعها.

٥. المجاز عنده يشمل الإستعارة والتمثيل والتقديم والتأخير، وهذا ما صرح به في حديثه عن الحقيقة والمجاز.

٦. فصل بين الإستعارة فجعلها في باب هو باب الإستعارة، وأفرد باباً مستقلاً آخراً أسماه (باب العارية)، وقصد به الإستعارة المكنية، وكذلك أفرد باباً مستقلا أسماه (باب ما يجري من كلامهم مجرى التهكم والهزء) قاصداً به الإستعارة التهكمية.

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، القاهرة، ١٩٩٨.

- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧٤هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت٦٤٦هـ)، المكتبة العنصرية، ط١، بيروت، د.ت.

- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني(ت٧٣٩هـ)، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٣.

- البلاغة الإصطلاحية، عبده عبد العزيز قلقيلة، دار الفكر العربي، ط٣، القاهرة،

١٩٩٢.

- البلاغة الصافية تهذيب مختصر التفتازاني، تقديم وتهذيب وتسهيل محمد أنور البدخشاني من منشورات بيت العلم، د.ط، كراتشي، د.ت.

- البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان والبديع، فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط١٠، ٢٠٠٥.

- البلاغة الواضحة البيان والمعاني والبديع، علي الجارم ومصطفى أمين، دار المعارف، د.ط، القاهرة، د.ت.

- البليغ في المعاني والبيان والبديع، أحمد أمين الشيرازي، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، د.ت.

- جواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمي، تحقيق: محمد التونجي، مؤسسة المعارف، ط٤، بيروت، ٢٠٠٨.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي الموصلي(ت٣٩٢هـ)، دار الكتب، د.ط، ١٩٥٢.

- ديوان الشماخ بن ضرار، دار المعارف، د.ط، مصر.

- شرح حماسة أبي تمام، أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (ت ٤٦٧هـ)، تحيقق محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط١، د.ت.

- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، احمد بن فارس(ت٣٩٦هـ)، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٩٨٧.

- الطراز المتضمن لإسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز، يحيى بن حمزة

العلوي(ت٧٤٥هـ)، مطبعة المقتطف، مصر، د.ت.

- علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط٤، القاهرة، ٢٠١٥.

- علم البيان، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥.

- لسان العرب، ابن منظور(ت٧١١هـ)، تحقيق: عبدالله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، دار المعارف، د.ط، القاهرة.

- المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت.

- معجم الأُدباء، شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي(ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٩٧.

- معجم المصطلحات البلاغية، أحمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.

- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي(ت٦٢٦هـ)، كتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٦هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، ١٩٧٩.

- نزهة الإلباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الانباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط٣، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥.